

رغم الحربين والضغوط الاقتصادية ؛

وزير الجهاد الزراعي يعلن عن الحفاظ على الأمن الغذائي للبلاد

وأعرب وزير الجهاد الزراعي عن تقديره للمزارعين والقرويين ومربي الماشية والدواجن وجميع العاملين في سلسلة الأمن الغذائي والزراعة في البلاد، قائلاً: أظهرت هذه السلسلة أن نظام الأمن الغذائي الإيراني يتمتع بقدر كبير من التماسك والاستدامة.

خفض نسبة الاستيراد وزيادة الإنتاج المحلي

وفي إشارة إلى مستوى الإنتاج المحلي للملح الأساسية، قال نوري قزليجة: يُنتج حوالي ٨٥ ٪ من احتياجات البلاد محلياً، بينما يتطلب حوالي ١٥ ٪ منها استيراداً، ونحن عازمون على خفض نسبة الاستيراد قدر الإمكان. وأضاف: تم استيراد بعض السلع وفقاً للإجراءات السنوات السابقة، وفي الوقت نفسه الذي شكّلت فيه الحكومة الحالية، تراكمت على الحكومة ديونٌ تُقدّر بنحو ٥ مليارات دولار من السنوات السابقة. وتابع: من جهة أخرى، فإن النقص في العملات الأجنبية التفضيلية اللازمة لاستيراد السلع الأساسية قد خلق ظروف صعبة. فمع وجود بضائع في المياه الحدودية، لم تكن العملات الأجنبية التفضيلية متوفرة لدفع ثمنها واستيرادها إلى البلاد، مما أدى إلى أزمة حادة في قطاع الصناعات الغذائية ومزارع الثروة الحيوانية والدواجن.

واختتم وزير الجهاد الزراعي حديثه قائلاً: لقد سعينا في وزارة الجهاد الزراعي إلى إدارة هذا القطاع الواسع، الذي يمثل نحو ٢٣ ٪ من فرص العمل في البلاد، والمسؤول عن الأمن الغذائي، باستخدام أدوات دقيقة وحديثة وفعالة، مؤكداً الهدف الأسمى هو أن تعكس نتائج هذه الإجراءات على شكل أمن غذائي واستقرار واستمرارية في موائد المواطنين.

قرار زيادة مستوى الاحتياطيات الاستراتيجية أحد العوامل المؤثرة في تعزيز الأمن الغذائي

٨٥ ٪ من احتياجات البلاد الغذائية تتبع محلياً ؛ وعازمون على خفض نسبة الاستيراد قدر الإمكان



تنفيذ إصلاحات اقتصادية

وفي إشارة إلى ظروف العام الأخير، قال نوري قزليجة: خلال هذه الفترة، مررنا بحربين، وواجهنا جفافاً شديداً، ووقعت أحداث في المجالات السياسية والاجتماعية داخل البلاد، كما تم تفعيل آلية الزناد في الساحة الخارجية. وأضاف: في الوقت نفسه، نُفذت إصلاحات اقتصادية، بما في ذلك إصلاح طريقة دفع الإعانات، وكان من الممكن أن يُشكل كل حدث من هذه الأحداث تحدياً خطيراً للأمن الغذائي للبلاد، ولكن بفضل الله، تمكنت الحكومة من التغلب على كل هذه المشكلات، وكانت النتيجة أنه في العام الماضي، ورغم كل هذه التحديات، تم الحفاظ على الأمن الغذائي للبلاد على مستوى مُرضي، ولم تشهد البلاد نقصاً أو غياباً للسلع الأساسية في أي وقت أو يوم ومكان.

زيادة الاحتياطيات الاستراتيجية

وقال وزير الجهاد الزراعي: بعد نحو شهر من تشكيل الحكومة، اقترحنا زيادة مستوى الاحتياطيات الاستراتيجية من السلع الأساسية، وتمت الموافقة على هذا الاقتراح وزيادة مستوى الاحتياطيات، وفي الأشهر اللاحقة، كان هذا القرار أحد العوامل المؤثرة في تعزيز الأمن الغذائي للبلاد واستدامته. كما سعت جميع الجهات المعنية إلى اتخاذ الاستعدادات اللازمة، كل في نطاق اختصاصها. وأضاف: إذا رأينا اليوم، بعد عامين، ورغم كل هذه التقلبات والتحديات، أن خدمة الحكومة للمجتمع استمرت على مستوى مُرضي، فإن جزءاً من ذلك يعود إلى نفس التوقعات والترتيبات والقرارات التي اتخذت في الحكومة.

القائمة على المعرفة، واستخدام الأنظمة الذكية، قد مهّد الطريق لزيادة الإنتاجية وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد.

وفي إشارة إلى الظروف التي واجهتها الحكومة منذ بداية عملها، صرّح وزير الجهاد الزراعي قائلاً: منذ تولي الرئاسة مهامها، توالت الأزمات، وواجهت الحكومة تحدياً أو أزمة، لاسيما على الصعيد الدولي، كل شهرين تقريباً خلال العامين الماضيين، مضيفاً: في مثل هذه الظروف، يستطيع من يملك إيماناً راسخاً بروحاً معنوية عالية إدارة الأمور بكفاءة؛ ولحسن الحظ، بفضل خلفيته وخبرته، استطاع رئيس الجمهورية الصمود في وجه هذه الظروف بقيادة الحكومة خلال هذه الأزمات بإيمان راسخ وثقة قوية بنظام الجمهورية الإسلامية ونهج الثورة الإسلامية.

صرح وزير الجهاد الزراعي، انه خلال العامين الماضيين، أولينا اهتماماً بالغاً بإنشاء أنظمة ذكية، وخلال هذه الفترة، مررنا بحربين، وواجهنا جفافاً شديداً، وتم تفعيل آلية الزناد في الساحة الخارجية؛ لكن وزارة الجهاد الزراعي أثبتت أن نظام الأمن الغذائي يتمتع بقدر كبير من التماسك والمتانة. وأشار غلام رضا نوري قزليجة، أمس الأربعاء، إلى أداء الحكومة في مجال الأمن الغذائي ودور الرئيس بزشكيان في إدارة أزمات العاملين الماضيين، قائلاً: منذ اليوم الأول لتوليها السلطة، واجهت الحكومة سلسلة من الأزمات، بما في ذلك حربين وجفاف وتفعيل آلية الزناد وقيود على العملة وضغوط اقتصادية؛ لكن بفضل إدارة رئيس الجمهورية وقراراته الوقائية ودعم الشعب، تمكنت من الحفاظ على الأمن الغذائي للبلاد.

زيادة الإنتاج وتعزيز الأمن الغذائي

كما أشار نوري قزليجة إلى التواجد الميداني والروح المعنوية العالية للرئيس بزشكيان خلال الحرب، مُعدداً زيادة المخزونات الاستراتيجية من السلع الأساسية، وإصلاح آلية صرف الإعانات وتأمين العملات الأجنبية، والحد من احتكار الواردات، ودعم الإنتاج المحلي، ومشاركة منظمات القطاع الزراعي، باعتبارها أهم إجراءات الحكومة، وقال: إن نهج رئيس الجمهورية الدقيق والتفني تجاه الزراعة، واهتمامه بإدارة موارد المياه، وتقليص الفجوة بين أسعار المزارع وأسعار المستهلكين، وتطوير الزراعة

● أخبار قصيرة

صادرات النفط الإيراني زادت بنسبة ١٠ ٪ خلال الحرب



قال المدير التنفيذي لشركة النفط الوطنية: ان عمليات التحميل والتصدير للنفط الإيراني زادت خلال الحرب بنحو ١٠ ٪، كما شهد سعر النفط اتجاهًا تصاعديًا رغم القصف العنيف. وصرح حميد بورد قائلاً: منذ عدة سنوات، لا نعلن إحصاءات الإنتاج والمبيعات بشكل رسمي؛ والسبب هو أننا لا نريد أن يحصل العدو على إحصاءات دقيقة عن أداء صناعة النفط في البلاد، ومن ناحية أخرى، هناك اعتبارات أمنية في هذا الشأن أيضًا، مضيفاً: إنتاجنا بالتأكيد أعلى من الأرقام التي تُعلن في بعض المؤسسات الرسمية أو المجالات والمراجعات العالمية، والكمية الفعلية لإنتاج النفط في البلاد تفوق هذه الأرقام، موضحاً: أن سعر النفط أيضًا لم ينخفض خلال هذه الفترة. وتابع: بالإضافة إلى زيادة حجم الصادرات، ارتفع سعر النفط أيضًا، وبشكل عام، شهدت صادرات النفط في البلاد خلال حرب رمضان نموًا، مؤكداً أن هذا الأداء يظهر أن صناعة النفط في البلاد تمكنت حتى في الظروف الصعبة من إدارة إنتاج النفط وتحميله وتصديره، والحفاظ على استمرارية نشاطها.

ارتفاع الإنتاج الزراعي إلى مستوى قياسي



أكد معاون شؤون الزراعة في وزارة الجهاد الزراعي، أن القطاع الزراعي يؤدي دوراً أساسياً في ضمان الأمن الغذائي للبلاد، وقال: على الرغم من الجفاف، ومحدودية الموارد المائية، والعقوبات، والاختلالات القائمة، ارتفع حجم إنتاج المنتجات الزراعية في البلاد من نحو ١٣٠ مليون طن إلى ١٣٧ مليون طن. وأضاف مجيد أنجفي: رغم هذه القيود، فقد تحقق نمو في الإنتاج، وهو ما يعكس جهود مختلف مكونات القطاع الزراعي لتجاوز الظروف الصعبة والاستفادة من الإمكانيات المتاحة، مشيراً إلى الحصص الكبيرة للمحاصيل الزراعية في إجمالي الإنتاج الزراعي بالبلاد، موضحاً: أن إجمالي إنتاج المنتجات الزراعية بلغ نحو ١٣٧ مليون طن، وأن ما بين ٧٠ و٧٥ ٪ من هذا الإنتاج، بحسب ظروف كل عام، يعود إلى المحاصيل الزراعية. وتابع: أن هذه القدرة الإنتاجية، في ظل الظروف الصعبة الحالية، تمثل إنجازاً مهماً في مجال ضمان الأمن الغذائي للبلاد.

البورصة في طريقها لبلوغ قمم جديدة

شهد سوق رأس المال خلال الأسبوع الماضي واحدة من أقوى موجاته الصعودية، في مسار بدأ بارتفاع سعر الصرف وزيادة التوقعات التضخمية، واستمر مع دخول السيولة الحقيقية وتعزيز الطلب في العديد من المجموعات المدرجة في البورصة. وكان المؤشر العام لبورصة طهران، الذي بدأ الأسبوع بعد تجاوزه حاجز ٦ ملايين نقطة، قد وصل في ختام تداولات يوم الأربعاء إلى ٦ ملايين ٣٨٦ ألف نقطة، فيما تجاوز المؤشر المتساوي الأوزان، للمرة الأولى، قمة الـ ٨٠٠ ألف نقطة.

ارتفاع عدد المنافذ الجمركية في معبر «ريمدان» مع إنشاء مسارين جديدين ؛

طفرة تجارية على الحدود الإيرانية – الباكستانية



على الاستمرار بجدية في تطوير البنية التحتية واستمرارية العمل على مدار الساعة لكافة الأجهزة المتواجدة في المعبر، لتعزيز حصص «ريمدان» في التبادل التجاري بين إيران وباكستان.

الاستيعابية في «ريمدان» لا يقتصر على تطوير الإمكانيات في الجانب الإيراني فحسب، بل يتطلب تنسيقاً وثيقاً مع الجانب الباكستاني ورفع قدرة الاستيعاب لديه. واختتم قرباني بالتأكيد

أن تطوير المنافذ يهدف أساساً إلى تسهيل التجارة وانسيابية الحركة واستغلال إمكانيات هذا المعبر بالشكل الأنسب. وشدد المدير العام لجمرك تشابهار على أن رفع الطاقة

الأخر من الحدود، موضحاً: أن ساعات العمل المحدودة للجمرك الباكستاني واقتصار العمل لديهم على مسار واحد فقط يشكلان أحد العوائق الحالية أمام انسيابية حركة الشاحنات.

«ريمدان» نحو تجارة على مدار الساعة

وأردف قرباني أنه بناءً على التوافقات المبرمة، وافق الجانب الباكستاني على جعل العمل الجمركي ممتداً لـ ٢٤ ساعة في معبر «ريمدان»، وهو ما يسهم حال استكمال المتطلبات التنفيذية في رفع الطاقة الاستيعابية لمرور الأسطول وتقليل فترة انتظار الشاحنات، مؤكداً على رؤية الجمرك الإيراني المتمثلة في جعل الحدود نقطة عبور لا نقطة توقف، ومشيراً إلى

الحرة. وأضاف: أن كوادر الجمرك متواجدون في المنافذ الثلاثة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع لإنجاز المعاملات وتقديم الخدمات الجمركية اللازمة للفاعلين الاقتصاديين وأسطول النقل.

توسيع الطاقة الجمركية

وأشار المدير العام لجمرك تشابهار إلى تأثير تشغيل الجمرك على مدار ٢٤ ساعة، مؤكداً أن متوسط حركة الشاحنات ارتفع بأربعة أضعاف مقارنة بالعام الماضي، متابعاً: أن هذه الزيادة الملحوظة أظهرت الحاجة الماسة لتوسيع القدرات التشغيلية، وهو ما تُرجم عملياً عبر إنشاء المسارات الجديدة. وفيما يتعلق بالتحديات الراهنة، أشار قرباني إلى القيود في الجانب

ارتفع عدد المنافذ الجمركية في معبر «ريمدان» إلى ٣ منافذ، مع إنشاء مسارين جديدين، لتضاعف حركة مرور الشاحنات أربعة أضعاف. وبيالترزامن مع زيادة حجم حركة أسطول النقل التجاري عبر معبر «ريمدان»، تم توسيع الطاقة الاستيعابية الجمركية لهذا المعبر بإضافة مسارين جديدين، مما رفع عدد منافذ الدخول والخروج في الجمرك من منفذ واحد إلى ثلاثة منافذ.

وأوضح رضا قرباني، المدير العام لجمرك تشابهار: أن هذا الإجراء يأتي استجابة لارتفاع حركة مرور الأسطول التجاري وتسهيلاً للإجراءات الجمركية؛ حيث يُقدم العمل الجمركي حالياً عبر ٣ منافذ تشمل السوق الحدودية، والمنفذ الحدودي، والمنطقة

مسار جديد لتصدير الصلب والحديد الإيراني إلى العراق

وتعريف المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين العراقيين بقدرات أصفهان الصناعية والفنية والهندسية. وعلى هامش زيارته للمعرض الثامن عشر المتخصص للصلب والمسابك والصناعات المرتبطة في أصفهان، برفقة محافظ أصفهان، شدد رئيس مجلس محافظة البصرة، على ضرورة تطوير التعاون الاقتصادي والصناعي بين أصفهان والبصرة، معرباً عن سعادته بالمشاركة في هذا المعرض، وقال: إن زيارة هذا الحدث الصناعي وفرت فرصة مناسبة للاطلاع عن كثب على قدرات الشركات الإنتاجية والصناعية في أصفهان، واستكشاف مجالات التعاون بين المحافظتين.

وأضاف البدران: خلال هذه الزيارة، تم دعوة عدة شركات إنتاجية من أصفهان للمشاركة في معرض البصرة، لعرض منتجاتها وقدراتها وإمكاناتها الفنية والهندسية على المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين والشبكات التجارية العراقية، مشيراً إلى قدرات أسواق جنوب العراق، وقال: يمكن للشركات الإيرانية أن تلعب دوراً مؤثراً في مختلف المجالات الصناعية والخدمات



أعلن رئيس مجلس محافظة البصرة العراقية، خلف لفته البدران، عن دعوة الشركات الإنتاجية في محافظة أصفهان الإيرانية للمشاركة في معرض البصرة،

الفنية والهندسية وتوفير السلع التي تحتاجها مدن محافظة البصرة والمناطق الأخرى في جنوب العراق.

وتابع رئيس مجلس محافظة البصرة: إن تطوير هذه التعاونات يمكن أن يمهّد الطريق لحضور أكثر فاعلية للشركات الأصفهانية في السوق العراقية، ويؤدي إلى تكوين علاقة مباشرة بين المنتجين والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين من الجانبين، مشدداً على القدرات الاقتصادية والصناعية المشتركة بين أصفهان والبصرة، موضحاً: نأمل أن يتم فتح مسار جديد لتطوير العلاقات التجارية والصناعية بين المحافظتين من خلال تعزيز التعاون المشترك، وأن تتمكن الشركات الإيرانية من تلبية جزء من احتياجات سوق جنوب العراق.

وأعتبر البدران التعاون بين إيران والعراق يتجاوز العلاقات الاقتصادية، وقال: إن توسيع التفاعلات بين الجانبين يمكن أن يرسل رسالة واضحة إلى العالم؛ وهي أن هناك علاقات عميقة من الأخوة والصداقة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية العراق، وأن التعاون الاقتصادي والصناعي يمكن أن يعزز هذه الرابطة أكثر من أي وقت مضى.